

تقرير

## «خليفة البحرين»: محاكمة بلا محامين

القضاء يصرّ على رفض النظر في اتهامات تعذيب المعتقلين

اتخذت محاكمة «الشبكة التنظيمية» في البحرين منحى تصعيدياً أمس تمثل بانسحاب محامي المتهمين احتجاجاً على تسييس القضية، ما دفع إلى تأجيل المحاكمة على أن يتم تعيين محامين جدد

شهيرة سلوم

شهدت محاكمة «الشبكة التنظيمية» في البحرين، أمس، فصلاً تصعيدياً من المرتقب أن يؤثر على مسارها في الفترة المقبلة، بعدما انسحب محامو المتهمين الـ25 إثر تجاهل طلبهم النظر في ادعاءات التعذيب، ما استدعى تأجيل الجلسة حتى 23 من الشهر الجاري، وانتداب محامين آخرين للدفاع، وهو ما رفضه المتهمون.

وكانت الجلسة الرابعة في المحكمة قد افتتحت أمس، برئاسة القاضي ابراهيم الزايد وعضوية القاضيين علي الكعبي وعلي خليفة الظهراني وأمانة سر ناجي عبد الله، ورفض القضاة، للمرة الرابعة، النظر في طلبات هيئة الدفاع، وهو ما ردّت عليه بالانسحاب من الجلسة، انسحاب أدى إلى تعطيلها لمدة نصف ساعة، وبناء عليه، قررت هيئة القضاة تأجيل الجلسة إلى 23 كانون الأول الجاري، على أن يصار إلى انتداب محامين آخرين للدفاع. لكن المتهمين أصرّوا على التمسك بهيئة الدفاع التي انسحبت.

وأوضحت أحد أفراد هيئة الدفاع المؤلفة من 15 محامياً، المحامية جليلة السيد، لـ«الأخبار» أن «الهيئة قرّرت الانسحاب من الجلسة، لأنها لم تمكن من ممارسة حق الدفاع، بناءً على أن المتهمين تعرضوا للتعذيب». وقالت «طلبنا منذ الجلسة الأولى التحقيق في ادعاءات التعذيب، وتكرّر الطلب في الجلسة الثانية»، مضيفاً «لكن لم يكن التعاطي جدياً مع الطلب».

وقالت السيد إن المحكمة قرّرت، إضافة إلى تجاهل طلبات هيئة الدفاع، المضي قدماً في المحاكمة والاستماع إلى شهود الإنجاب، وهم المحققون وضباط الأمن الوطني «الذين ساهموا في انتزاع اعترافات تحت التعذيب، وسكّتوا عن الممارسات التي تعرض لها المتهمون». وأضافت أن «المحكمة تريد الاستناد إلى إفادات أخذت تحت التعذيب وصدرت

خلافاً للأوضاع القانونية»، وهو ما أوجد أسباباً إضافية لهيئة الدفاع كي تنسحب من المحاكمة. وتابعت السيد أن «الانسحاب حق قانوني» للمحامي الذي عليه أن «يتمنع عن القيام بأي أمر يتناقض مع مصالح موكله»، مشيرة إلى أن هناك «ضراً حاصلًا بحق موكلينا، والمحكمة برمتها، ومنذ البداية لم تراعى الأصول القانونية، أو تعطى المتهمين حقوقهم». وعن الإجراءات المتوقعة من جانب المحكمة، وإمكانية عودة هيئة الدفاع

عن قرارها، قالت السيد إنه «بحسب القانون، يحق لكل متهم جنائي أن يكون برفقة محام»، وهذه حال المتهمين الـ25 في القضية، و«المحامي يعينه وزير العدل»، مضيفاً «لكن لا يمكن إجبار المهتم على تمثيله بمحام لا يرغب فيه»، وبالتالي استبعدت «فرض محامين» على المتهمين، قد يكونون مقربين من السلطة التنفيذية.

ويما أن المتهمين رفضوا تعيين هيئة دفاع جديدة، وأصرّوا على التمسك بالهيئة الحالية «لأنها جديرة بالدفاع»، فإن شرعية المحكمة على المحك، بحسب السيد، التي لم تستبعد، رغم ذلك، ارتكاب الحكومة تجاوزات «إنها بدأت بذلك». بدوره، أكد مدير مركز البحرين لحقوق الإنسان، نبيل رجب، لـ«الأخبار»، أن «هيئة الدفاع طالبت منذ المحاكمة الأولى بإجراء تحقيق



اقارب المتهمين امام قاعة المحكمة في المنامة أمس (حسن جمالي - أ ب)

مستقل، وتأليف لجنة طبية مستقلة ومحايدة لإجراء فحص طبي للمتهمين يؤكد صحة ادعاءاتهم بشأن تعرضهم للتعذيب». وأضاف «تكررت هذه الطلبات خلال الجلسات الثلاث الماضية، لكن هيئة المحكمة أصرّت على المماطلة، ورفضت تلبية طلبات هيئة الدفاع، فما كان من الأخيرة إلا الانسحاب تعبيراً عن رفضها للتجاوزات القانونية التي ترتكبتها المحكمة».

ورأى رجب أن انسحاب هيئة الدفاع هو أحد طرق الاحتجاج على سير المحاكمة، وأن الاستمرار بها يعني بالنسبة إلى هيئة الدفاع أنها «شاهد زور»، لأن ادعاءات التعذيب لها صدقية، لكونها قدّمت بأدلة ملموسة بعدما كشف المتهمون عن آثار التعذيب داخل قاعة المحكمة خلال الجلسة الأولى.

وشدّد مدير مركز البحرين لحقوق الإنسان على أن هناك من يسيئس المحكمة، بحسب المراقبين الدوليين الذين يتابعون الجلسات منذ 28 تشرين الأول، مشيراً إلى أن الجلسة الرابعة حضرها محامون من بريطانيا والإمارات العربية وممثلون عن شبكات لحقوق الإنسان من أوروبا وأميركا.

وكانت هيئة الدفاع قد قدمت، خلال الجلسة الأولى في 28 تشرين الأول الماضي، طلباً «بإبطال الإجراءات أمام النيابة وبانتداب قاضي المحكمة، وإعادة التحقيق من جديد حسب المادة 176 من قانون الإجراءات القانونية». وطلبت «وقف الفصل في القضية لحين عرض المعتقلين على لجنة طبية متخصصة» ومستقلة.

وشدّدت الهيئة على ضرورة الحصول على ضمانات بعدم تعرض المعتقلين للتعذيب، ونقلهم إلى سجن آخر، والسماح لعائلاتهم ومحاميهم بالزيارات التي كانت ممنوعة رغم نفي النائب العام لهذا الأمر في الصحف.

وقرّرت المحكمة بعدها نقل المعتقلين والسماح بالزيارات، وعرض خمسة من المعتقلين على أطباء مختصين، وإعطاء أوراق القضية للمحامين.

ونظراً لأن المحكمة تجاهلت طلب هيئة الدفاع تأليف لجنة تحقيق مستقلة، أصرّت الهيئة خلال الجلسة الثالثة، على أنه «لا يمكن التقدم بأي دفاع موضوعي، ما لم يصدر قرار بالتحقيق في شكاوى التعذيب».

## عربيات دوليات

أشكينازي يلوّح بعدوان على غزة



شنت قوات الاحتلال غارات على قطاع غزة أمس بعد ساعات من دعوة رئيس الأركان غابي أشكينازي (الصورة) القوات إلى الاستعداد لعمل محتمل «أوسع نطاقاً» على حدود القطاع.

ونقلت صحيفة «معاريف» عن أشكينازي قوله للقوات المتمركزة قرب الحدود مع غزة «الوضع على حدود قطاع غزة هش هذه الأيام». وأشار إلى عدد كبير من العيون الناسفة على الحدود، فضلاً عن تزايد النشاط ضد إسرائيل على الطرف الشمالي لغزة، وتكهّن بوقوع المزيد من الحوادث. وقالت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي إنّ مقاومين في غزة أطلقوا نحو خمس قذائف مورتر مساء أمس الأربعاء، وإن شظايا إحداها أصابت رجلاً في بئر السبع. (رويترز)

## روسيا تتسلّم طائرات إسرائيلية

قالت وكالة انترفاكس للأبناء أمس إن إسرائيل سلمت روسيا عدداً غير محدد من طائرات دون طيار في أول طلبية من نوعها من جانب موسكو، التي تحاول تعزيز قواتها الجوية. ويأتي تسليم الصفقة التي تبلغ قيمتها 50 مليون دولار، وجرى توقيعها في العام الماضي لتحقيق هدف تعزيز قدرات روسيا على جمع معلومات استخباريّة. (رويترز)

## الزّهار يدعو إلى «رصّ الصفوف»

شدّد القيادي في حركة «حماس» محمود الزّهار، أمس، على ضرورة وحدة الصف الفلسطيني، داعياً حركة «فتح» إلى «رصّ الصفوف». وقال الزّهار، في كلمة أمام متظاهرين تجمعوا أمام منزل ضمن احتفالات الحركة في الذكرى الـ23 لانطلاقها، «ندعو الفصائل، وفي مقدمتها حركة فتح، إلى رصّ الصفوف»، داعياً إلى «مواصلة المقاومة».

(أ ف ب)

## تصفية «بنك فلسطين»

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية شطب بنك فلسطين الدولي من سجلاتها، وتعيين مدقق قانوني لتصفيته، فيما لوّح مدير المصرف عصام أبو عيسى، الذي يقم في قطر، بالجوء إلى القانون الدولي وقانون غزة لإبقاء مصرفه.

(أ ف ب)

## شرطة الكويت تقمع نواب المعارضة... بالهراوات

المعارضة تقرر تقديم طلب لاستجواب رئيس الوزراء ناصر المحمد الاحمد الصباح

تقويض القانون بهدف قمع الحريات والديموقراطية. في المقابل، كان لصحيفة «القبس» الكويتية رواية أخرى، بدأتها بالقول إن الأمير صباح الأحمد الصباح أعطى توجيهاته إلى وزير الداخلية جابر الخالد «بالسماح للتجمعات داخل الدواوين فقط، وحظر أي تجمعات خارجها»، فزال منظمو ندوة النائب الحريش شاشات

كان «مقصوداً»، محدّراً من أنه ستكون له «آثار خطيرة» على الحكومة. وأضاف «الوضع خطير للغاية. هذا لا يحصل إلا في الدول القمعية». ودعا النائب المستقل مبارك الوعلان الحكومة إلى التّخّي قائلًا «حان الوقت لكي تذهب الحكومة».

وعقدت المعارضة اجتماعاً بعدما انهالت الشرطة الكويتية بالضرب بالهراوات على نواب من المعارضة كانوا يشاركون في تجمع عام غرب مدينة الكويت. وقال عاملون طبيون وشهود عيان إن خمسة أشخاص أصيبوا، فيما ذكرت وسائل الإعلام المحلية أن عدد المصابين 14، بينهم أربعة نواب.

وهذا التجمع هو الثاني في سلسلة من احتجاجات المعارضة على ما وصفته بأنه «مخطط الحكومة» لتعديل دستور عام 1962، الذي جعل الكويت أول دولة عربية في الخليج تتبنى الديمقراطية البرلمانية.

وجاءت موجة الاحتجاجات الجديدة في الوقت الذي اتهم فيه نواب المعارضة الحكومة وانصارها بمحاولة

أزمة جديدة تشهدها الكويت عقب ضرب الشرطة نواباً من المعارضة خلال مشاركتهم في تجمع، ما دفعهم إلى طلب استجواب رئيس الوزراء، ناصر المحمد أحمد الصباح

أعلن النائب الكويتي، جمعان الحريش، أن 20 من نواب المعارضة الكويتية قرروا تقديم طلب لاستجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح في البرلمان، عقب ضرب الشرطة نواباً من المعارضة شاركوا في تجمع قرب العاصمة الكويتية ليل أول من أمس.

ورأى نواب المعارضة أن رئيس الوزراء مسؤول عن هجوم الشرطة. وقال النائب خالد الطاحوس إن الهجوم على التجمع

(كونا، أ ف ب)